

بحار الأنوار

[416] بيان: قال العلامة رحمه الله في كشف الحق في قوله تعالى: (والذي جاء بالصدق وصدق به) روى الجمهور عن مجاهد قال: هو علي بن أبي طالب عليه السلام (1) وروي مثل ذلك عن الحافظ أبي نعيم بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام. ورواه الشيخ الطبرسي رحمه الله عن مجاهد، قال: ورواه الضحاك عن ابن عباس، وهو المروي عن أئمة الهدى عليهم السلام. (2) [وروى السيوطي في الدر المنثور عن ابن عساكر عن مجاهد أنه قال: الذي جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وصدق به علي بن أبي طالب عليه السلام. (3)] أقول: فقد صح بنقل المخالف والمؤلف نزول تلك الآية في أمير المؤمنين عليه السلام ولا عبرة بما يتفرد به شاذ من متعصبى المخالفين كالرازي أنها نزلت في أبي بكر لانتحالهم له لقب الصديق، وقد عرفت بنقل الفريقين أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الصديق في هذه الأمة ورأس جميع الصديقين، وإذا ورد نقل باتفاق الفريقين وآخر تفرد به أحدهما فلا شك في أن المعول على ما اتفقا عليه، مع أنه سيأتي في باب سبق إسلامه عليه السلام إثبات أنه لسبق إسلامه أولى بالوصف بالتصديق والصديق ممن عبد الصنم أزيد من أربعين سنة من عمره ثم صدق ظاهرا ! وكان يظهر منه كل يوم شواهد نفاق قلبه وأما تصحيح الآية على وجه يوافق الاخبار فبوجهين، الاول أن يكون المراد بالموصول الجنس، فيكون الرسول وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما داخلين في الموصول، وإنما خص الرسول صلى الله عليه وآله وعليه وآله بالجزء الاول من الصلة لكونه فيه أظهر وأقوى، وكذا خص الجزء الثاني بأمر المؤمنين عليه السلام لانه فيه أحوج إلى البيان. (4) الثاني أن يقدر الموصول في الثاني (5) كما هو مختار الكوفيين، قال الشيخ الرضي

(1) كشف الحق 1: 92. (2) مجمع البيان 8:

498. (3) الدر المنثور 5: 328. وقد أخرجه عن ابن مردويه عن أبي هريرة، لا كما ذكره المصنف. (4) توضيح أن الرسول صلى الله عليه وآله وعليه وآله هو الجائي بالصدق والمبلغ له فلا جرم يكون مصدقا أيضا لما جاء به، ولا احتياج في اثبات كونه مصدقا إلى بيان، وليس كذلك أمير المؤمنين عليه السلام فانه فيه أحوج إلى البيان. (5) أي في الجملة الثانية بأن يقال: والذي صدق به. وفي غير (ك) من النسخ (أن يقدر الصلة) وهو وهم.